

دورة انتخابية في غرب أفريقيا تختبر مسار الديمقراطية

● **كوناكري (غينيا)** - بعد انتخابات غينيا التي تنظم الأحد المقبل، دُعي الملايين من سكان دول غرب أفريقيا لانتخاب رؤسائهم بحلول نهاية عام 2020، فيما يعرب خبراء عن قلقهم من تراجع الممارسة الديمقراطية في هذا الجزء من القارة الذي كان يُعد رائداً في المجال.

وقال كوجو أسانتي، المسؤول في مركز أبحاث غانا للتنمية الديمقراطية، "إننا نمر بأوقات صعبة بالنسبة للبنا كمرأقين للديمقراطية في المنطقة".

وتشهد غانا انتخابات في 7 ديسمبر المقبل فيما سيتوجه الغينيون وسكان ساحل العاج وبوركينا فاسو والنيجيريون أيضاً إلى صناديق الاقتراع قبل نهاية العام.

وبعد تداول السلطة بصورة سلمية على مدى سنوات، يُستشهد بغانا كمثال في المنطقة، على الرغم من القضايا المثيرة للقلق مثل الاعتداءات على الصحفيين.

لكن الصورة قاتمة في البلدان الأخرى، فقد شهدت مالي انقلاباً أطاح بالرئيس المنتخب إبراهيم أبوبكر كيتسا في 18 أغسطس الماضي دون إراقة دماء.

وهذه الممارسة التي انتشرت واتخذت أشكالاً وحشية في النصف الثاني من القرن العشرين بعد الاستقلال عن الاستعمار، أفسحت المجال لانقلابات "أكثر تعقيداً"، كما يلاحظ مركز دراسات أفريكاجوم في تقرير حديث تحدث عن "انقلابات انتخابية" أو "انقلابات دستورية" لا تجري بقوة السلاح وإنما عن طريق التزوير ومراجعة الدستور.

ولا يتعلق الأمر فقط بمسألة توجه بعض الرؤساء للبقاء في السلطة مدى الحياة، إذ يتحدث تقرير أفريكاجوم عن القمع والاعتقالات ويقول إن "التدهور في ما يتعلق بحقوق الإنسان يحدث في كل مكان". وفي غينيا وساحل العاج، يستخدم الرئيسان المنتهية ولايتهما حجة تغيير الدستور للترشح لولاية ثالثة، وقد أشارا تحركات احتجاجية خلفت العديد من القتلى وإصابات أسميها إلى القائمة الطويلة للزعماء الذين استخدموا القانون لتحقيق طموحاتهم منذ عام 2000.

وعلى النقيض من ذلك، أشيد بالرئيس محمود يوسفو لقراره عدم الترشح مجدداً في 22 نوفمبر بعد فترتين رئاسيتين.

ولكن، في النيجر كما في بوركينا فاسو، وكذلك في نيجيريا أكبر دول القارة من حيث عدد السكان وفي مالي، يثير انتشار الهجمات الإسلامية المتطرفة والعنف بين القبائل والمجتمعات قلق المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

وما زالت المكاسب الأخيرة هشة في ليبيريا وسيراليون بعد الحروب الأهلية التي استمرت حتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وفي غامبيا وغينيا بيساو أيضاً. ولم يدحض الرئيس السنغالي ماكي سال بعد التكهنات بشأن تطلعه إلى فترة رئاسية ثالثة.

ويقول ماتياس هونكيه، أستاذ العلوم السياسية في مؤسسة المجتمع المفتوح في غرب أفريقيا، "نلاحظ من عدة جوانب تراجع الديمقراطية في غرب أفريقيا وفي البلدان الناطقة بالفرنسية على وجه الخصوص.. نلاحظ تشدداً في القوانين التي تحكم إنشاء الأحزاب،

والترشح للانتخابات يزداد صعوبة، كما هي الحال في ساحل العاج أو في بنين". ويشير الآن دوس، وهو مسؤول كبير سابق في الأمم المتحدة عمل في عدة دول أفريقية، وأحد مسؤولي مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، إلى "خيبة أمل ديمقراطية" ولدت من خيبات الأمل الناجمة عن عدم الوفاء بالوعود الانتخابية واستمرار الفساد والإفلات من العقاب وسوء الحوكمة.

ويقدم لتفسير هذا الوضع العديد من الأسباب، منها الصعوبات الاقتصادية والضغط الديموغرافي وقشل المؤسسات الضابطة وفقدان تأثير الوسطاء التقليديين وأزمة التعددية وضعف النموذجين الأميركي أو البريطاني، وتزايد نفوذ دول مثل الصين وتركيا.

ويقول أرسين بريس بادو، من مركز العمل من أجل السلام في أبيدجان، إن المؤسسات الإقليمية الكبيرة مثل مجموعة دول غرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي "يجب أن تضطلع بدور أكثر أهمية، دور الوساطة لأنه من الصعب العثور على وسطاء داخليين في ساحل العاج".

انكفاء الأميركيين والبريطانيين وتزايد نفوذ الصين وتركيا، ساهما في تراجع الديمقراطية في غرب أفريقيا

ومع ذلك، فإن هناك اتفاقاً على تخصيص حدود دور مجموعة مثل إيكواس، فالمجموعة أسيرة خلافاتها ولم تقف في وجه مناورات رئيسي غينيا وساحل العاج، كما أن إصرارها على عودة النظام الدستوري في مالي، بخلاف الدعم الشعبي لقادة الانقلاب، نُظر إليه باعتباره رغبة في إدامة أنظمة فاسدة، مما يعكس تخوف بعض الرؤساء على مصيرهم.

وقال المعارض الغيني فايا ميليغونو، إن إيكواس تحولت إلى "اتحاد لرؤساء الدول".

وعبر إذاعة فرنسا الدولية قال الرئيس ألفا كوندي مؤرخاً باستياء "إنه لأمر غير عادي أن أعد أنا الذي قاتلت لمدة 45 عاماً ضد الأنظمة الاستبدادية في غينيا، دكتاتوراً مناهضاً للديمقراطية". وتساءل "كيف يمكن القبول بحسوث انقلاب بعد إقرار الدستور الجديد باستفتاء".

لكن البعض يقولون إن الوضع في مجمله لا يعد قاتماً، مشيرين إلى تداول السلطة المرتقب في النيجر، وهو الأول منذ فترة طويلة.

إلا أن وضع غرب أفريقيا ليست ماثلاً لمنطقة وسط أفريقيا التي تسجل مع الكاميرون وغينيا الاستوائية والكونغو رقماً قياسياً عالمياً في طول فترة الرئاسة. ويرحب المدافعون عن الحقوق السياسية بظهور حركات المواطنين وجهود التحرر التي يقودها الشباب والنساء.

ويؤكد صمويل داركوا من معهد الشؤون الاقتصادية في أكرا، أن "مجرد إجراء الانتخابات ورغبة أصحاب المصلحة في فرض قواعد واتباعها، هو سبب يدعو إلى الأمل".



آمال التغيير تصدم بمعوقات داخلية وأخرى خارجية

تركيا تنقض تعهداتها شرق المتوسط

الاتحاد الأوروبي يحذر أنقرة بعد استئنافها أنشطة التنقيب



تصعيد يمتحن صلابة بروكسل

إسطنبول، لكن لم يتم تحديد موعد محدد. وعقد وزيراً خارجية تركيا واليونان الخميس في براتيسلافا أول اجتماع رفيع المستوى بين البلدين منذ بدء التوتر، واتفقا على تحديد موعد لبدء المحادثات الاستطلاعية.

وطالبت فرنسا الاثنين تركيا بضرورة الإحجام عن أي استغزازات جديدة وإظهار حسن النية، في وقت ينتقد فيه إيمانويل ماكرون باستمرار الأجندات التركية في أكثر من جهة بدءاً بليبيا مروراً بسوريا ووصولاً إلى إقليم قره باغ الانفصالي في أذربيجان.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أنيس فون دير مول في تصريح "نتوقع من تركيا أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها وأن تمتنع عن أي استغزازات وأن تظهر لديلاً ملموساً على حسن النية".

وفي خطوة تحذيرية، أعلن الممثل الأعلى الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل الاثنين أن قادة الاتحاد الأوروبي الذين يجتمعون نهاية الأسبوع الجاري في بروكسل سيبحثون مجدداً منحي العلاقات مع تركيا على ضوء إعلان أنقرة استئناف عمليات الحفر في المياه المتنازع عليها مع اليونان.

وقال بوريل في أعقاب اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في لكسمبورغ "إن تركيا لم تتخذ الخطوات المطلوبة والمتوقعة منها لخفض التصعيد في شرق المتوسط".

"حقوق ومصالح" الدول المطلة على شرق المتوسط، بما فيها "جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها إلا أنقرة.

وفي قمة في وقت سابق هذا الشهر، هدد الاتحاد الأوروبي في بيان برفض عقوبات إذا فشلت تركيا في وقف ما وصفه الاتحاد بأنه أنشطة حفر واستكشاف غير قانونية في المياه التي تطالب بها قبرص واليونان.

وأضاف البيان "دعا المجلس الأوروبي في الأول من أكتوبر تركيا بوضوح إلى الامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب التي تتعارض مع مصالح الاتحاد الأوروبي وتنتهك القانون الدولي والحقوق السيادية للدول الأعضاء في الاتحاد".

وتابع "نتوقع أن تمثل تركيا للالتزاماتها وتمتنع عن القيام بمزيد من الاستغزازات وتقدم ضمانات ملموسة حول رغبتها في إجراء حوار حسن النية".

ووصفت تركيا التهديد بأنه "غير بناء" لكن تحركها الأخير سيؤدي إلى مزيد من التوتر في علاقتها مع بروكسل.

وبدد الإعلان الأمل المعقودة منذ وافقت تركيا واليونان على إجراء محادثات استطلاعية الشهر الماضي بعد جهود دبلوماسية بقيادة ألمانيا لنزع فتيل الأزمة.

وكانت المحادثات متوقفة منذ 2016 وكان من المتوقع استئنافها في

جزيرة كاستيلوريزو، لكن تركيا تقول إن ساحلها الطويل يجعل من المنطقة مساحة شرعية من حقها التنقيب فيها.

ونددت وزارة الخارجية اليونانية الاثنين بقرار تركيا إعادة سفينة تنقيب إلى شرق المتوسط، وقالت إن تركيا "غير جديرة بالثقة" وإنها "غير صادقة في رغبتها بالحوار".

ورد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن أعمال أنقرة "ليست تهديداً لأحد" وقال لصحافيين في أنقرة إن اليونانيين "يقومون بكل ما بوسعهم لزيادة التوتر. يحاولون القيام بأعمال استغزازية. نرغب في أن يبتعد جيراننا عن مثل هذه الأعمال".

وكتب المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في تركيا عمر جيليك في تغريدة "المضايقات والإملاءات لا تجعل تركيا تتصرف بطريقة مختلفة"، مشدداً على أن أنقرة كانت دائماً "منفتحة على التفاوض والحوار".

وغادرت سفينة التنقيب عروج ريس الشهر الماضي المنطقة المتنازع عليها وعادت إلى السواحل التركية، فيما اعتقد كثيرون أنه إشارة إلى أن الجانبين قد يحلان الأزمة عبر الحوار.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينها إن القرار يرمي إلى "إعطاء فرصة للديبلوماسية". واقترح أردوغان عقد مؤتمر إقليمي لمناقشة

يضع استئناف تركيا لأنشطة التنقيب عن الغاز في المياه المتنازع عليها مع اليونان وقبرص بعد أن جمدها لفترة وجيزة، الاتحاد الأوروبي أمام تحدي اتخاذ إجراءات رديعية لطالما كانت محل خلاف بين أعضائه. ويرى مراقبون أن ليونة التكتل الأوروبي في التعامل مع الاستغزازات التركية شجعت أنقرة على مواصلة مغامراتها في شرق المتوسط وتهديد استقراره دون حسيب.

● **أنقرة** - يعكس إعلان تركيا الاثنين استئناف عمليات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط صحة ما حذرت منه نيغوسيا من أن أنقرة جندت إلى التهدة وسحب سفن التنقيب في وقت سابق لتلافي العقوبات الأوروبية وستعيد الكرة بعد تفاديها.

وقالت قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي والتي تتنازع مع أنقرة بشأن حقوق التنقيب، وقتئذ إن تركيا "شريك" لا يمكن الوثوق به ولا بد من التعامل مع "تعهداته" بكثير من الحذر.

وقالت البحرية التركية في رسالة إلى نظام الإنذار البحري "نافتكس" إن السفينة عروج ريس ستقوم بأنشطة في المنطقة، بما في ذلك جنوبي جزيرة كاستيلوريزو اليونانية، وذلك اعتباراً من الإثنين ولغاية 22 أكتوبر، في خطوة قالت أيتها إنها تشكل "تهديداً مباشراً للأمن والسلم الإقليميين".

وفي لهجة تحمل تحدياً، كتب وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز على تويتر أن تركيا "ستواصل البحث والحفر وحماية حقوقنا"، مضيفاً "إذا كان هناك غاز طبيعي، سنعثر عليه بالتأكيد".

ويرى متابعون أنه لا توجد مبررات واقعية لاستئناف أنقرة تصعيداً شرق المتوسط ونقض تعهداتها بحل الأزمة عبر المفاوضات السلمية عبر تجميد أنشطة الاستكشاف.



ويشير هؤلاء إلى أن انخراط أنقرة في مفاوضات مع اليونان وقبرص برعاية الاتحاد الأوروبي يندرج ضمن سياق المناورات لتلافي العقوبات الأوروبية، التي كانت قريبة منها، مؤكداً أنه بمجرد امتصاص أنقرة للغضب الأوروبي انتهت الحاجة للضخية قداماً في التسوية.

وانخرطت تركيا واليونان، العضوان في حلف الأطلسي، في نزاع بشأن التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط في أغسطس إذ أجرى البلدان مناورات جوية وبحرية متوازية في المياه الاستراتيجية بين قبرص وجزيرة كريت اليونانية. وتطالب اليونان بالحقوق البحرية في المياه المحيطة

أكينجي الأوفر حظاً في الدورة الثانية لانتخابات شمال قبرص

● **نيغوسيا** - يواجه "الرئيس" المنتهية ولايته مصطفى أكينجي، المرشح المدعوم من تركيا إرسين تثار في دورة ثانية من الانتخابات "الرئاسية" في جمهورية شمال قبرص التركية المعلنة من جانب واحد، في استحقاق تنافس فيه رؤيتان للسلام مع الشطر الجنوبي للجزيرة المتوسطية والعلاقة مع أنقرة.

وحصل تثار القومي على 32.46 المئة من الأصوات، متقدماً على أكينجي الذي حصل على 29.73 في المئة، وتورفان إرهورمان الذي حاز على 21.62 في المئة من الأصوات، وكلاهما اشتراكياً من الديمقراطيين مؤيدان لتوحيد الجزيرة المقسمة على شكل دولة فدرالية، ما يتعارض مع أجندات أنقرة في الجزيرة.

ويتواجه بذلك أكينجي وتثار في الدورة الثانية التي ستجري في 18 أكتوبر، والتي من المتوقع أن يفوز بها أكينجي إذا تم تجيير الأصوات، بحسب

محللين. ورات ماين يوسيل، مديرة مركز "برلونغ كونسيلتين" لاستطلاعات الرأي أنه "من المحتمل أن يفوز أكينجي في الدورة الثانية بأكثر من 55 في المئة من الأصوات بسبب تجيير الأصوات، لاسيما تلك التي حصل عليها إرهورمان".

وقال أكينجي عقب إدلائه بصوته إن "هذه الانتخابات محورية لمصرنا"، مضيفاً أن صحة القبارصة الأتراك تثير قلقه في ظل الأزمة الويائية القائمة ولكن أيضاً "الصحة السياسية" لجمهورية شمال قبرص.

وندد من يؤيد توحيد الجزيرة وتخفيف روابط الشمال مع أنقرة بـ"التدخل التركي" في الانتخابات.

وتدعم تركيا القومي تثار (60 عاماً) الذي يشغل حالياً منصب رئيس الحكومة والمسك بصلاحيات واسعة وفق قوانين شمال قبرص. وقال تثار بعد اقتراحه إن "جمهورية شمال قبرص

التركية وشعبها يشكلان دولة، نستحق أن نعيش في ضوء سيادة متساوية"، ملحقاً في ذلك إلى دعمه لتقسيم الجزيرة بين دولتين نهائياً.

وأكد الناشط كمال بيكالي مؤسس منظمة "نوح قيرص الآن" غير الحكومية، "تتمكن القضية الرئيسية للانتخابات في الطريقة التي سنعرّف من خلالها علاقتنا بتركيا في ما بعد"، فيما أبدى عزت تولك، السبعيني المتقاعد، اعتقاده أن "هذه الانتخابات مهمة لأننا بصدد اختيار الرئيس الذي سيتفاوض مع القبارصة اليونانيين حول مستقبل قبرص".

وتعترفت مفاوضات توحيد الجزيرة تكراراً، خصوصاً بسبب مسألة انسحاب نحو 30 ألف جندي تركي ينتشرون في الشمال.

وجرت هذه الانتخابات بعدما تم الخميس فتح شاطئ مدينة فاروشا في

شرق الجزيرة، التي أمست مدينة مقفرة منذ انقسام الجزيرة وتطويقها من قبل الجيش التركي.

وكان تثار أعلن إعادة فتح هذه المدينة التي غادرها في 1974 سكانها القبارصة اليونانيون، عقب محادثات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة الثلاثاء.

وانتقد أكينجي هذه الخطوة واعتبرها تدخلاً تركيا في الانتخابات، كما نددت بها جمهورية قبرص إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي ترافق المنطقة العازلة بين شطري الجزيرة.

وينظر إلى فاروشا باعتبارها ورقة مساومة في المواجهة المستمرة منذ عقود بين الشمال الخاضع للسيطرة التركية والجنوب الذي تسيطر عليه اليونان، حيث طالب الأخير بعودته إلى سكانه الأصليين القبارصة اليونانيين.